عكاظ الثلاثاء ٢٨ ربيع الآخر ١٤٢٣هـ الموافق ٩ يوليو ٢٠٠٢م السنة الرابعة والاربعون العدد ١٣١٠٠

مجلس الوزراء برئاسة نائب الملك: وثيقة سياسية وطنية للعلوم والتقنية

القطاع الخاص معني بالمزيد من فرص التوظيف والتعليم لابنائنا

واس (جدة)

□ رأس صاحب السمو الملكى الامير عبدالله بن عبدالعزيز ال سعود نائب خادم الحرمين الشريفين حفظه الله الجلسة التى عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر امس الاثنين فى قصر السلام بمحافظة جدة.

وأكد صاحب السمو الملكى الامير عبدالله بن عبدالعزيز فى مبتدأ الجلسة حرص الدولة على ايجاد المزيد من فرص التعليم الجامعي وفرص العمل فى القطاعين الحكومى والاهلى.

وكذلك الحرص على مواءمة مخرجات التعليم بأنواعه مع متطلبات سوق العمل الوظيفى والتنمية الوطنية وفى هذا الاطار نوه سموه بما يقدمه القطاع الخاص من دعم للتعليم العالى فى اطار انشاء الجامعات والكليات الاهلية التى تقدم المزيد من فرص التعليم والتى كان من نتائجها انشاء جامعتين أهليتين والعديد من الكليات.

وحث سموه رجال الاعمال والمؤسسات الوطنية على ايجاد المزيد من فرص التعليم الجامعى فى مختلف مناطق ومدن المملكة وبخاصة تلك التى لا توجد فيها مؤسسات حكومية للتعليم العالى فى الوقت الراهن وفى تخصصات تتناسب مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات الاقتصاد والتقنية الحديثة.

وأفاد معالى وزير الدولة عضو مجلس الوزراء ووزير الاعلام بالنيابة الدكتور مدنى بن عبدالقادر علاقى فى بيانه لوكالة الانباء السعودية عقب الجلسة أن صاحب السمو الملكى الامير عبدالله بن عبدالعزيز نوه بتجاوب القطاع الخاص مع توجه الدولة وبخاصة الاسهام فى مجال تهيئة وتدريب وتوظيف الشباب السعودى وحث على المزيد من التفاعل فى هذا الجانب وقال ان الحكومة ملتزمة بايجاد مناخ أكثر جاذبية للقطاع الخاص ليتولى الريادة فى مجال النمو وايجاد الوظائف فى المستقبل.

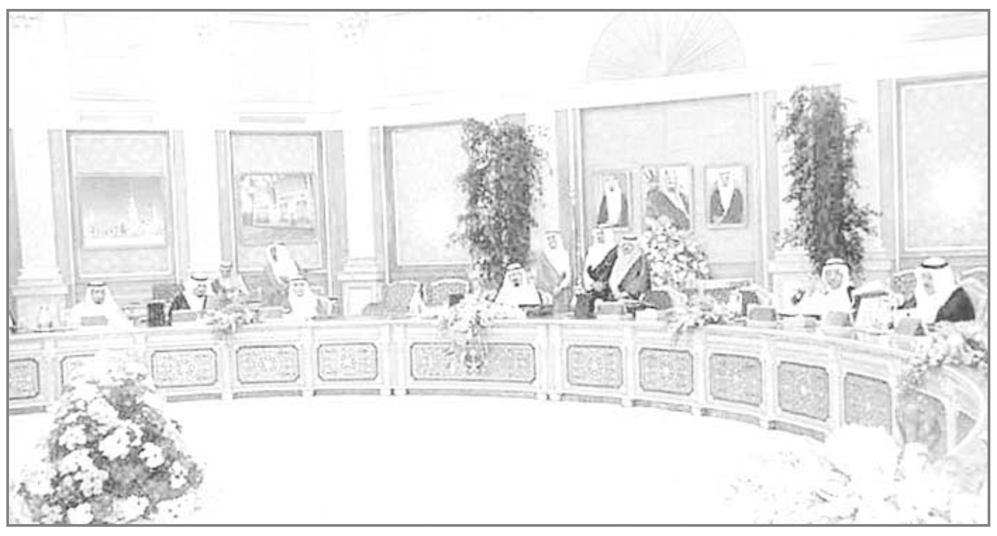

■ نائب خادم الحرمين الشريفين يرأس جلسة مجلس الوزراء

*مزايا موحدة لمواطني دول التعاون في الخدمة المدنية

*قروض ميسرة لمشاريع التنمية الخليجية بتمويل الصناديق الوطنية

وأوضح وزير الاعلام بالنيابة على صعيد آخر أن نائب خادم الحرمين الشريفين أحاط المجلس بفحوى مباحثاته مع دولة رئيس الوزراء بالجمهورية اللبنانية رفيق الحريرى التى دارت حول العلاقات الثنائية بين البلدين والشعبين الشقيقين ومسار الاحداث فى المنطقة وما يشكله العدوان الاسرائيلى المتواصل من تهديد للامن والاستقرار.

وبين وزير الاعلام بالنيابة أن المجلس واصل بعد ذلك مناقشة جدول أعماله وكان من القرارات التى اتخذها ما يلي:

أولا:

بعد الاطلاع على مشروع النموذج الاسترشادى المقترح من لجنة سبق أن وجه بتشكيلها مجلس الوزراء بشأن الاتفاقيات التى تبرمها المملكة مع الدول فى مجال خدمات النقل الجوى قرر مجلس الوزراء ما يلي:

١- الموافقة على النموذج الاسترشادى الخاص بالاتفاقيات المشار اليه أعلاه وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

٢- يكون التباحث لاعداد مشاريع الاتفاقيات فى مجال خدمات النقل الجوى فى ضوء النموذج المشار اليه فى البند ١ أعلاه على أن يتم الرفع عن تلك المشاريع وفقا للاجراءات الخاصة بعقد الاتفاقيات.

ثانيا

بعد الاطلاع على ما رفعه معالى وزير المالية والاقتصاد الوطنى بشأن القرار الصادر عن المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فى دورته «الثانية والعشرين» التى عقدت فى مسقط خلال المدة من ١٥الى ١٦ شوال ١٤٢٢هـ الخاص بتوجيه الصناديق الوطنية فى دول مجلس التعاون بالاستمرار فى اعطاء الاولوية لتقديم قروض ميسرة لمشاريع التنمية فى كل من مملكة البحرين وسلطنة عمان قرر مجلس الوزراء أن تقوم الجهات المختصة باتخاذ ما يلزم لتطبيق قرار المجلس الاعلى المشار اليه أعلاه وذلك وفق الصيغة المرفقة بالقرار.

ثالثا

بعد الاطلاع على ما رفعه معالى وزير الخدمة المدنية بشأن قرار المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فى دورته الحادية والعشرين المنعقدة فى مملكة البحرين خلال الفترة من ٤ الى ٥/١٠/١٤٢١هـ الموافق ٣٠ الى ٣١/١٢/٢٠٠٠م الخاص بمعاملة مواطنى دول مجلس التعاون العاملين فى الخدمة المدنية أثناء الخدمة فى أى دولة عضو معاملة مواطنى الدولة مقر العمل فى المزايا الواردة فى ذلك القرار قرر مجلس الوزراء الموافقة على تطبيق قرار المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المشار اليه على أن تقوم الجهات المختصة باتخاذ ما يلزم لتنفيذ ذلك القرار مع التأكيد على أن تكون علاقتهم بالدولة تعاقدية وأن تكون الاولوية فى شغل الوظيفة للمواطن السعودى اذا توافرت فيه شروط شغلها.

رابعا:

بعد الاطلاع على ما رفعه كل من معالى وزير التخطيط ومعالى رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بشأن طلب معاليهما الموافقة على اقرار الوثيقة السياسية الوطنية للعلوم والتقنية تمهيدا لاستكمال العمل فى وضع الاستراتيجية والخطط اللازمة لتنفيذ ما ورد فيها من سياسات قرر مجلس الوزراء الموافقة على الوثيقة المشار اليها بالصيغة المرفقة بالقرار.

خامسا

وافق المجلس على تعيينين بالمرتبة الرابعة عشرة.

١- تعيين الدكتور عبدالله بن محمد صالح السليمان على وظيفة مستشار لشؤون القضايا بامارة منطقة الرياض بالمرتبة الرابعة عشرة.

٢- تعيين مزعل بن لافى العنزى على وظيفة مدير عام الرقابة المالية بوزارة المالية والاقتصاد الوطنى بالمرتبة الرابعة عشرة.